



بواقع 3,9 مليارات دينار "دين عام محلي".. و21,75 مليار دولار "دين عام دولي"

10,5 مليارات دينار أدوات دين حكومية قائمة

■ سداد 500 مليون دينار دين محلي في 2027.. و4,5 مليارات دولار دين دولي ■ 600 مليون دينار دين محلي مستحق السداد في 2028.. و3,25 مليارات دولار "دولي"

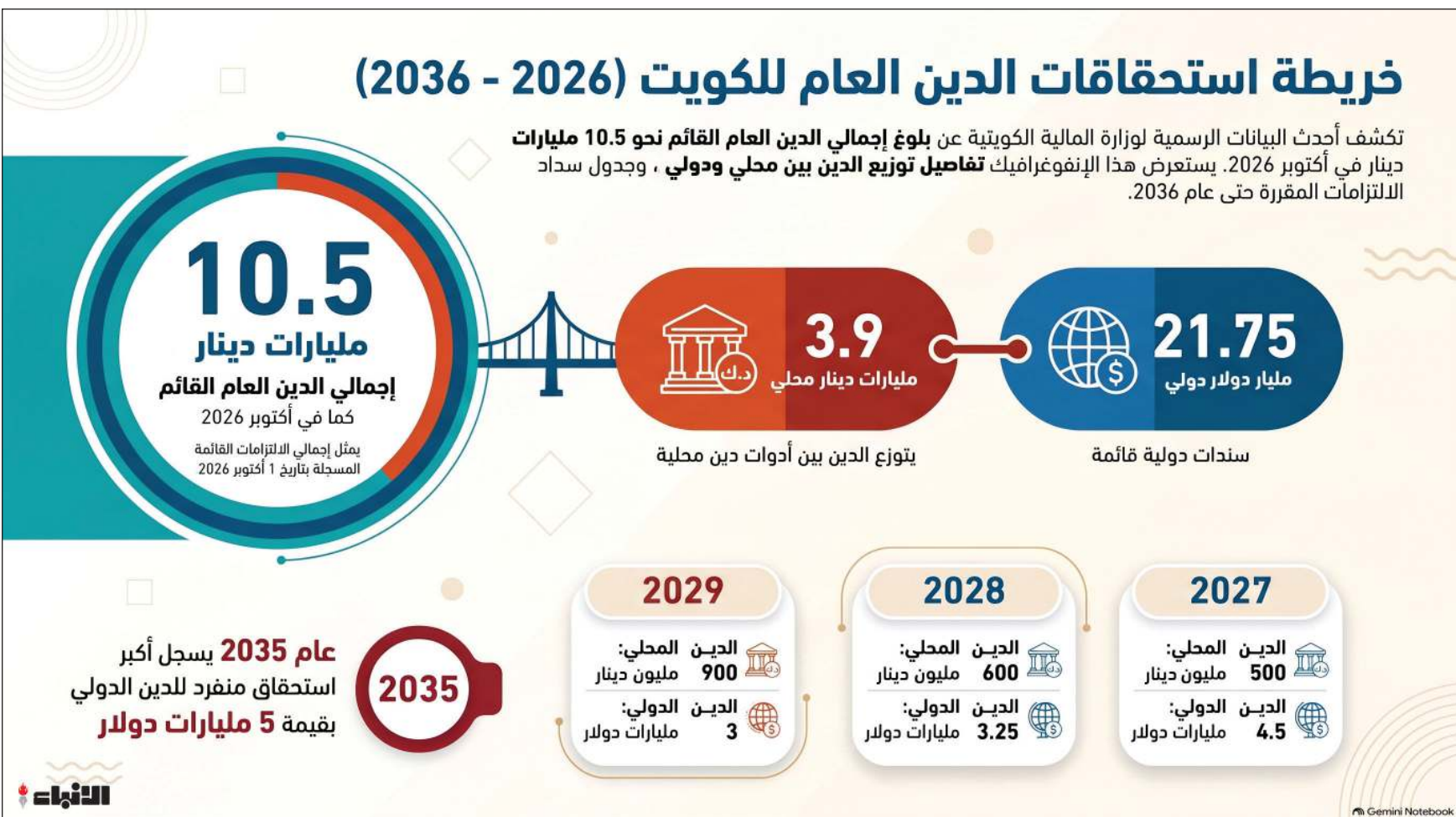
29 يوليو 2031 بعدما صدر في
29 يوليو 2026 لأجل 5 سنوات.

2032
يستحق في عام 2032 نحو
500 مليون دينار دين محلي،
بواقع 100 مليون دينار في 25
أغسطس، و200 مليون دينار
في 22 سبتمبر، و200 مليون
دينار في 29 سبتمبر.

2033
يشهد عام 2033 استحقاق
نحو 200 مليون دينار من الدين
العام المحلي، من خلال شريحة بـ
50 مليون دينار تستحق في 4
مايو 2033، وشريحة مماثلة في
15 يونيو، وشريحة ثالثة بـ100
مليون دينار في 14 سبتمبر 2033.

2035
وفي عام 2035 سيستحق
على الكويت نحو 100 مليون
دينار دين عام محلي و5 مليارات
دولار دين عام دولي، ولجهة
الدين العام المحلي، فيستحق
50 مليون دينار في 29 أغسطس
2035، و50 مليون دينار في 3
أكتوبر 2035، ولجهة الدين العام
الدولي فيستحق 5 مليارات دولار
في 9 أكتوبر 2035 بعدما صدر
في 9 أكتوبر 2025 لأجل 10
سنوات.

2036
يشهد عام 2036 استحقاق
شريحة واحدة للدين العام
الدولي بقيمة 1,5 مليار دولار
في تاريخ 29 يوليو 2036 بعدما
صدرت لأجل 10 سنوات في 29
يوليو 2026.



علي إبراهيم
كشف أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن إدارة الدين العام في وزارة المالية، أن إجمالي قيمة الدين العام القائم بتاريخ 1 أكتوبر 2026 بلغ نحو 10,5 مليارات دينار، من بينها 3,9 مليارات دينار دين محلي، و21,75 مليار دولار دين خارجي. ووفقا للبيانات، فإن عام 2027 يتطلب سداد ما قيمته 500 مليون دينار دين محلي، و4,5 مليارات دولار دين دولي، ولجهة الدين المحلي في 2027، يتضمن استحقاق 50 مليون دينار في 9 يونيو، و100 مليون دينار في 30 يونيو، و150 مليون دينار في 28 يوليو، و200 مليون دينار في 15 ديسمبر، أما الدين الدولي فيستحق 4,5 مليارات دولار في 20 مارس المقبل كانت قد صدرت في 20 مارس 2017 لأجل 10 سنوات.

2028
ولجهة عام 2028، يشهد استحقاق نحو 600 مليون دينار من الدين العام المحلي، و3,25 مليارات دولار من الدين الدولي، ولجهة الدين المحلي خلال العام يتضمن استحقاق 100 مليون دينار في 5 يوليو، و150 مليون دينار في 2 أغسطس، و200 مليون دينار في 19 أبريل، و150 مليون دينار في 21 يونيو، ولجهة الدين العام الدولي يستحق 3,25 مليارات دولار في 9 أكتوبر 2028 كانت

كنسبة مئوية من القيمة "سيف" بمعدلات تتراوح بين 17,6 و106٪

«الجمارك»: استمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق ضد واردات بلاط صيني وهندي

كانت على حامل خرف للتشطيب ذات المنشأ أو المصدرة من جمهورية الهند الشعبية وجمهورية الهند. وبالإشارة إلى آلية اتخاذ قرار اللجنة الوزارية المعتمدة في الاجتماع الرابع والأربعين للجنة التعاون الصناعي بتاريخ 12/11/2018، علما بأن اللجنة الوزارية قد أصدرت قرارها رقم 18 بتاريخ 25/3/2026 المتضمن اعتماد قرار اللجنة الدائمة رقم 68/2 م/غ/ 2025 المتعلق باستمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس زخرف للتبليط أو التشطيب ذات المنشأ أو المصدرة من الهند، تقرر الآتي:

1 - استمرار تطبيق رسوم مكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس زخرف للتبليط أو التشطيب ذات المنشأ أو المصدرة من الهند، تقرر الآتي:

2 - استمرار تطبيق الرسوم النهائية المحصلة معاملة الرسوم الجمركية.

كانت على حامل خرف للتشطيب ذات المنشأ أو المصدرة من جمهورية الهند الشعبية وجمهورية الهند. وبالإشارة إلى آلية اتخاذ قرار اللجنة الوزارية المعتمدة في الاجتماع الرابع والأربعين للجنة التعاون الصناعي بتاريخ 12/11/2018، علما بأن اللجنة الوزارية قد أصدرت قرارها رقم 18 بتاريخ 25/3/2026 المتضمن اعتماد قرار اللجنة الدائمة رقم 68/2 م/غ/ 2025 المتعلق باستمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس زخرف للتبليط أو التشطيب ذات المنشأ أو المصدرة من الهند، تقرر الآتي:

1 - استمرار تطبيق رسوم مكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس زخرف للتبليط أو التشطيب ذات المنشأ أو المصدرة من الهند، تقرر الآتي:

2 - استمرار تطبيق الرسوم النهائية المحصلة معاملة الرسوم الجمركية.

1,919 مليار دينار إجمالي قيمة الأوراق النقدية.. و31,190 مليون دينار مسكوكات

الـ 20 ديناراً تستحوذ على أكثر من نصف النقد المتداول في الكويت



علي إبراهيم
وفقا لكشف النقد المتداول، بلغ إجمالي قيمة الأوراق النقدية 1,919 مليار دينار، تصدرتها فئة 20 ديناراً بقيمة 1,061 مليار دينار، تلتها فئة 10 دنانير بقيمة 648,65 مليون دينار، ثم فئة 5 دنانير بقيمة 141,119 مليون دينار. كما بلغت قيمة الأوراق النقدية من فئة دينار واحد

فئتا 20 ديناراً و10 دنانير في صدارة الفئات من حيث القيمة، بفارق واضح عن بقية الفئات النقدية. وعلى صعيد المسكوكات، بلغ إجمالي قيمتها 31,197 مليون دينار بنهاية سبتمبر الماضي، موزعة على عدة فئات، تصدرتها مسكوكات 100 فلس بقيمة 13,593 مليون دينار، تلتها مسكوكات 50 فلساً بقيمة 10,055 ملايين دينار. وجاءت مسكوكات 20 فلساً بقيمة 4,226 ملايين دينار، ثم مسكوكات 10 فلس بقيمة 2,022 مليون دينار، فيما بلغت قيمة مسكوكات 5 فلس 1,123 مليون دينار، وسجلت مسكوكات فلس واحد 12,769 ألف دينار، كما بلغت قيمة المسكوكات التذكارية من فئة 2 دينار 162,25 ألف دينار.

رأي نفطي

أميركا تصدر 1,5 مليون برميل يومياً من المقطرات... فلماذا تحتاج إلى الديزل الروسي؟

بحرية لتغطية جزء من استهلاكها. وعندما ترتفع الأسعار الخارجية، تستفيد مصافي الخليج من التصدير، فيما قد يصعب استيراد الديزل إلى الساحل الشرقي أقل تكلفة من نقله داخلياً، بسبب المسافات وتكاليف الشحن ومتطلبات قانون جواز المنظم للنقل البحري بين الموانئ الأميركية.

ولهذا لا يتحدد أمن الإمدادات بالفائض الوطني وحده، بل بسعر البرميل الهامشي وتكلفة وصوله إلى المستهلك.

الاتفاقية الروسية... ما حجم الإضافة الفعلية؟
تشمل الإمدادات الروسية المعلقة أكثر من 300 ألف طن بصورة أولية، و500 ألف طن في نوفمبر، و1 مليون طن لاحقاً، إضافة إلى ثلاثة ملايين طن مشروطة بقدرة المصافي الروسية.

وتعادل الكميات الثلاث الأولى نحو 13,5 مليون برميل، بينما يصل إجمالي الكميات المحتملة إلى نحو 36 مليون برميل، باستخدام معال تحويل تقريبي يبلغ 7,5 برميل لكل طن. وهذه كميات معلقة، لا شحنات مؤكدة للتسليم، ولا يفترض أن جميعها مخصصة للولايات المتحدة.

أدت الهجمات الأوكرانية على منشآت تكرير الروسية إلى تعطيل بعض الطاقات الإنتاجية، بينما رفعت العقوبات وقيود التمويل والشحن تكلفة التجارة وغيرت وجهات الصادرات. والتميز هنا أساسي: توقف المصفاة يخفض الإنتاج الفعلي، أما تحويل شحنة من مشتت إلى آخر فلا يخفض المعروض العالمي بالضرورة.

لذلك لا يمكن اعتبار تراجع صادرات الخليج وروسيا البالغ 1,6 مليون برميل يوميا عجزاً صافياً مثلاً في إنتاج الديزل، أو نسيجه بالكامل إلى العقوبات.



طارق جعفر الوزان
باحث في الشؤون النفطية والاقتصادية

حتى مع تحسن تدفقات الخام.
روسيا... إنتاج مفقود أم تجارة معاد توجيهاً؟

أدت الهجمات الأوكرانية على منشآت تكرير الروسية إلى تعطيل بعض الطاقات الإنتاجية، بينما رفعت العقوبات وقيود التمويل والشحن تكلفة التجارة وغيرت وجهات الصادرات. والتميز هنا أساسي: توقف المصفاة يخفض الإنتاج الفعلي، أما تحويل شحنة من مشتت إلى آخر فلا يخفض المعروض العالمي بالضرورة.

لذلك لا يمكن اعتبار تراجع صادرات الخليج وروسيا البالغ 1,6 مليون برميل يوميا عجزاً صافياً مثلاً في إنتاج الديزل، أو نسيجه بالكامل إلى العقوبات.

المخزونات... أين انتقل الضغط؟
تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض المخزونات النفطية العالمية المرصودة بنحو 507 ملايين برميل بين فبراير وأغسطس 2026، وهو رقم يشمل الخام والمنتجات النفطية، وليس الديزل وحده.

وفي الولايات المتحدة، بلغت مخزونات المقطرات 105,1 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 2 أكتوبر، بانخفاض يقارب 16,4 مليون برميل عن مستواها قبل عام.

تكشف التفاهات الأميركية بالروسية المعلقة في 9 أكتوبر 2026 بشأن إمدادات الديزل عن مفارقة اقتصادية، فقد بلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة من المقطرات النفطية 1,56 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من 2026، بينما وصلت صادرات الديزل، وفقا لتقرير Reuters، إلى نحو 1,6 مليون برميل يوميا في أغسطس. ومع ذلك، تبحث واشنطن عن إمدادات روسية لتخفيف ضغوط الأسعار المحلية.

تفسير هذه المفارقة لا يكمن في إجمالي إنتاج النفط، بل في توافر الديزل القابل للتسليم، وتوزيع المصافي والمخزونات، وتكاليف النقل والعقوبات.

اختلال المعروض العالمي
يقدّر الطلب العالمي على الديزل والغازولين بنحو 30 مليون برميل يوميا، استناداً إلى حصصها التقريبية من الاستهلاك النفطي. وفي أغسطس 2026، انخفض صافي صادرات الديزل والغازولين من الخليج وروسيا مجتمعين بنحو 1,6 مليون برميل يوميا مقارنة بـفبراير، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

ويمثل هذا التراجع أكثر من 5٪ من الطلب العالمي التقديري، لكنه لا يعني فقدان إنتاج عالمي بالقدر نفسه، إذ عوضت مصاف وأسواق أخرى جزءاً من الإمدادات عبر زيادة الإنتاج وإعادة توجيه الشحنات. وتكشف المقارنة حجم الضغط على التجارة الدولية: فالانخفاض في صادرات المنطقتين يعادل تقريباً كامل صادرات الديزل الأميركية في أغسطس، وإن اختلفت طبيعة التدفقات والأسواق المستقبلية.

الخليج... تعاني الخام لا يكفي
تمتلك الكويت طاقة تكريرية تصميمية تبلغ نحو 1,415 مليون برميل يوميا، منها 615 ألفاً لمصفاة الزور، فيما تبلغ طاقة مجمع الرويس الإماراتي نحو 922 ألف برميل يوميا. وهذه أرقام لمعالجة الخام، وليست لإنتاج الديزل وحده. ورغم هذه الاستثمارات، تراجع صافي صادرات الديزل والغازولين الخليجية إلى نحو 390 ألف برميل يوميا في أغسطس، أي أكثر قليلاً من ربع مستويات ما قبل الاضطرابات.

وبحسب بيانات تتبع الشحنات، استعادت صادرات الخام والمكثفات الخليجية نحو 91٪ من مستويات ما قبل الحرب في سبتمبر، مقابل 60٪ للمنتجات المكررة. ويعكس الفارق استمرار القيود على تشغيل المصافي وتصدير منتجاتها،